E

الأمم المتحدة

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1992/69
6 February 1992
ARABIC
Original : ENGLISH/SPANISH

Division linguistique
de traduction
Prière de retourner
au bureau E.4123

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثامنة والاربعون
البند ١٩ من جدول الاعمال

الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، وموجهة من البعثة الدائمة لغواتيمالا في مكتب الامم المتحدة بجنيف إلى رئيس لجنة حقوق الإنسان .

تتشرف البعثة الدائمة لغواتيمالا لدى مكتب الامم المتحدة في جنيف بأن تطلب تعميم تقرير حكومة غواتيمالا ، عن الانشطة المتصلة بالسياسة العامة المتعلقة بحقوق الإنسان واحترام الشرعية ، كوثيقة من وثائق الدورة الثامنة والاربعين للجنة حقوق الإنسان ، وذلك في إطار البند ١٩ من جدول الاعمال ، أي الخدمات الاستشارية في مجال حقوق الإنسان . ويشكل هذا التقرير رد الحكومة على المقترحات والتعليقات التي أبداها الخبير المستقل ، السيد كرستيان توموشات ، والتي وردت في تقريره إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها السابقة والاربعين (E/CN.4/1991/5 وAdd.1) ، والذي تم تحليله على أساس القرار ١٩٩١/٥١ المؤرخ في ٦ آذار/مارس ١٩٩١ ، والمعنون "تقديم المساعدة إلى غواتيمالا في ميدان حقوق الإنسان" . والذي اعتمد بدون تصويت . ومرفق بهذا التقرير تقرير حكومة غواتيمالا عن عملية المحادثات مع الجبهة الوطنية الثورية المتحدة الغواتيمالية ، في إطار خطة السلم الكامل التي قدمها الرئيس سيرانو ، والتي تمثل إحدى التوصيات الرئيسية للخبير المستقل .

تقرير حكومة غواتيمالا عن الأنشطة المتصلة بالسياسة العامة
المتعلقة بحقوق الإنسان واحترام الشرعية

تقرير حكومة غواتيمالا عن الانشطة المتصلة بالسياسة العامة المتعلقة بحقوق الإنسان واحترام الشرعية

١ - عندما تولى الرئيس الغواتيمالي خورخي سيرانو إلياس مهام منصبه في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، وجد أن ثمة أوجه قصور خطيرة في الوكالات المكلفة بإنفاذ النظام القانوني . وكان هذا قد أدى إلى ارتفاع معدل الجريمة والعنف ، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان ، وانعدام المصداقية والثقة في الحكومة ، نظرا لتفشي الإفلات من العقاب .

٢ - وثمة عاملان أساسيا أديا إلى حالة الإفلات من العقاب هذه ، وهما: القصور المؤسسي وأوضاع ضمان حقوق الإنسان:

(أ) تقاليد الحكومات المتسلطة التي طبقت القانون والنظام على أساس نظام قمعي ، لا يمت بصلة إلى المؤسسات الديمقراطية لإنفاذ القوانين ، التي أصبحت متدهورة الحال إلى درجة التوقف عن العمل أو الانعدام ؛

(ب) النزاع المسلح الذي استمر لأكثر من ثلاثين عاما في البلاد .

٣ - وفيما يتعلق بالعامل الأول ، فإن دستور جمهورية غواتيمالا صدر في عام ١٩٨٥ ، وتوالت على الحكم حكومات ديمقراطية منتخبة انتخابا حرا . وكان على تلك الحكومات أن تواجه مهمة المحافظة على سيادة القانون في اطار مؤسسات ديمقراطية ، تحل محل النظم القمعية للحكومات السابقة . وكانت المشكلة الخطيرة التي يجب التصدي لها هي حالة التدهور المؤسسي .

٤ - وقبل عام ١٩٨٦ ، كانت الشرطة الوطنية قد أصبحت عاجزة عن إجراء التحريات ومن ثم بقيت كآلية للقمع فقط . كما تقلص الدور الذي يقوم به مكتب المدعي العام ، وتم التستر في كثير من الحالات على جرائم وانتهاكات حقوق الإنسان ، وفقد القضاء إستقلاله ، وسار على هدي توجهات السياسة القمعية للحكومة .

٥ - ولم تواجه الحكومة الدستورية الأولى ، التي كان يرأسها ماركوس نيسيو سريزو اريفالو ، هذه المشكلة المؤسسية ، ومع انهيار النظام القمعي ازداد العنف وازدادت الجريمة ، ذلك أن الفراغ المؤسسي سهل الافلات من العقاب ولم يكن من الممكن بالتالي ضمان حقوق الإنسان .

٦ - وقد تولى الرئيس خورخي سيرانو إلياس السلطة في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ وقد تعهد في خطاب تولي السلطة بإصلاح قانون العقوبات ، وأن يعيد النظر في نظم المحاكمات ، بهدف تحقيق الفعالية في إقامة العدل وإنفاذ قوانين حقوق الإنسان ، وعدم السماح بأن تؤثر أوضاع أو مناصب أو ثروة من ينتهكون القوانين على هذه

الفعالية . كما تعهد بالاحترام الكامل لاستقلال السلطة القضائية ، وتدعيم البرامج التي تضعها هذه الهيئة كيما تصبح أقوى وأحدث .

٧ - وفيما يتصل بالأنشطة التي تقوم بها وزارة الداخلية ، والشرطة الوطنية ، ووزارة الشؤون العامة ، فإن بوسع الحكومة أن تشير إلى الإنجازات التالية .

٨ - في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، تم إغلاق مدرسة الشرطة الوطنية . وكان أفراد الشرطة يوظفون بدون أي تدريب إلى حد أنه كان يفضل منعهم من استعمال الأسلحة ، خوفا من إيذاء أنفسهم .

٩ - وقد أدى ذلك إلى انحطاط الروح المعنوية والكرامة لدى الشرطة ، ولم يكن ضباط الشرطة يتمتعون بأي تأمين على الحياة أو تأمين طبي ولم تكن لديهم حتى المعدات الأساسية اللازمة لأعمالهم .

١٠ - وكانت الخطوة الأولى التي اتخذتها الحكومة في هذا المجال ، هي استعادة الثقة في سلطات الشرطة . وقدم لقوة الشرطة كامل الدعم لأداء مهمتها ، من أجل تنفيذ القانون ؛ وحتى تكون مثالا للاحترام . وبلوغا لهذا الهدف ، فقد تم اتخاذ العديد من الإجراءات ، ومن بينها ما يلي:

١١ - طُلب إلى مدرسة الدرك الفنية في شيلي ، تشخيص حالة الشرطة الوطنية ، وتقديم مشروع لإعادة تشكيلها ، على مراحل زمنية محددة . وتحقيقا لهذا الغرض ، حضر وفد على مستوى عال من الدرك الشيلي ، إلى البلاد . وتم فعلا تقديم التشخيص ومشروع إعادة تشكيل الشرطة الوطنية . وأقر المشروع ويجري تنفيذه حاليا .

١٢ - وأعيد فتح مدرسة الشرطة الوطنية ببرنامج دراسي جديد يتضمن منهجا دراسيا في حقوق الإنسان . ويوجد في الوقت الراهن ، ٠٠٠ ١٨ فرصة عمل في المجال الشرطي ، وسوف يتم شغلها بخريجي مدرسة الشرطة الوطنية فقط .

١٣ - وفي نفس الوقت ، تم تدعيم السلطة المدنية لوزارة الداخلية . كما تم طرد المسؤولين الحكوميين الذين تجاسروا على اعتبار أنه لم يعد للسلطة المدنية وجود . ولهذا السبب ، عيّن فقيه القانون كارلوس إيزيك سامايو سيفونتيس مديرا عاما للشرطة الوطنية خلفا للكولونيل ماريو إنريك بايز بولانيوس .

١٤ - وتعترف مختلف القطاعات في البلاد بالجهود التي اضطلع بها المدير العام الجديد للشرطة الوطنية ولا مجال لإنكار التغيير الذي حدث في توجهات وأنشطة الشرطة الوطنية في غواتيمالا . وصدرت التعليمات لرجال الشرطة جميعا بتنفيذ القانون دون تمييز ، وعدم قبول أي حجة ممن يرون أنهم فوق القانون .

١٥ - وتقدم المعدات الضرورية ، وتوفر الخبرات التقنية الضرورية لكافة رجال الشرطة الوطنية بما يتيح لهم الموارد المطلوبة لإنجاز عملهم .

١٦ - واستكملت المرحلة الأولى للاختبار والتدريب ، لموظفي البحث الجنائي بغية توفير موظفين مدربين على القيام بكافة أنشطة التحقيقات . وقد ساهم في هذه المهمة الكثير من المؤسسات ، والبلدان الصديقة .

١٧ - وتجري إقامة معمل للبحث الجنائي ، تبرعت به عدة بلدان . وقد عرض سفير الولايات المتحدة الأمريكية التبرع بطائرة هليوكبتر إلى الشرطة الوطنية ، لتقليل مخاطر المواصلات ، ونقل الأدلة من كافة أنحاء البلاد إلى غواتيمالا سيتي .

١٨ - وقام خبير من الأمم المتحدة الخاص في حقوق الإنسان وهو الدكتور ماركو انطونيو ساغاستومي جيمل بتدريس منهج عن حقوق الإنسان لجميع مفتشي الشرطة وضباطها .

١٩ - ونتيجة لهذه الأنشطة الأكاديمية وضع المفتشون والضباط مدونة لقواعد السلوك لضباط الشرطة .

٢٠ - وسيتلقى عشرون طالبا من جامعة رافائيل لانديفار تدريبا لتعليم مناهج حقوق الإنسان للعاملين في مجال الشرطة . وسيبدأ هذا النشاط في شباط/فبراير عام ١٩٩٢ .

٢١ - كما تم اللقاء الأول بين ضباط الشرطة ومدرسي ومديري هيئة "كاسا أليانزا" ، لمناقشة حالة الأطفال ، وعلى وجه الخصوص ، الذين يطلق عليهم اسم "أطفال الشوارع" ، وعلاقتهم بالشرطة الوطنية . وقد آتت هذه العلاقة أُكُلَها فعلا ، وتشارك فيها حاليا الوكالات الحكومية وغير الحكومية . وعقد اجتماع مماثل في ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ ، في لجنة الطفولة التابعة لوزارة الشؤون العامة .

٢٢ - ومن الجدير بالذكر ، أن أوامر صدرت بإلقاء القبض على رجال الشرطة الذين يشتبه في انتهاكهم للأطفال . وقد تم بالفعل إلقاء القبض على بعض رجال الشرطة ، وحُوّلوا إلى المحاكم .

٢٣ - وتم طبع ثلاثين ألف نسخة من مقالة عن حقوق الإنسان نشرتها صحيفة " Central American Gazette" ، من أجل اتاحة مواد مكتوبة حول هذا الموضوع .

٢٤ - كما قام الدكتور ساغا ستومي جيمل خبير الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بوضع كتيب عن حقوق الإنسان من أجل رجال الشرطة .

٢٥ - وجمعت قائمة ببليوغرافية عن حقوق الإنسان والثقافة الديمقراطية ، ووزعت على كافة مراكز الشرطة . وإلى جانب ذلك ، سيتم افتتاح مكتبة مركزية تشتمل على المواد ذات الصلة في وزارة الداخلية ، في مطلع شهر شباط/فبراير عام ١٩٩٢ . وسوف تشتمل المكتبة على مواد تبرع بها معهد البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ، ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ، وجامعة السلم التابعة للأمم المتحدة ، واللجنة المكسيكية لحقوق الإنسان ، وأمين المظالم الغواتيمالي .

٢٦ - وكجزء من البرنامج الدراسي الذي تنفذه وزارة الداخلية ، بشأن الثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان ، فقد أصدر الوزير تعليماته ، بأن تعطى الأولوية في البرامج التعليمية لرجال الشرطة وأعضاء شرطة المالية ، خلال عام ١٩٩٢ ، إلى الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان .

٢٧ - وستعقد حلقة دراسية عن حقوق الإنسان في أوائل شباط/فبراير ، برعاية معهد البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان . ويشارك فيها ضباط ومفتشو الشرطة الوطنية . كما سيتحدث خبراء الشرطة الدوليون عن مواضيع الأمن وحقوق الإنسان .

٢٨ - أما وزارة الشؤون العامة فقد تم تدعيمها وأعيد تنظيمها ، من خلال جهود المدعي العام أسيسكلو فالادارس ، وذلك إلى الحد الذي يمكن القول معه بأن مكتب المدعي العام يعمل بكفاءة ، برغم القيود التي يواجهها . ذلك أن وزارة الشؤون العامة لديها ٤٣ مدعيا اقليميا حاليا على مستوى البلاد ، وفي حين يبلغ العدد اللازم ٤٠٠ مدع على الأقل . مع أن عدد السكان يبلغ ٩ ملايين نسمة ، يعيشون في كافة أرجاء الـ ٢٢ مقاطعة التي يتكون منها البلد .

٢٩ - وقد قدم المدعي العام مشروع قانون خاص بوزارة الشؤون العامة ومكتب المدعي العام وهو معروض على الكونغرس . ويعتبر هذا القانون ، الأساسي لاصلاح هذه المؤسسة وتدعيمها ، كما أنه سيفيد في ضمان استقلاليتها التي لم تتحقق لها من قبل أبدا . كما أن هذا القانون يعزز قدرة مكتب المدعي العام في مجالي التحقيق وإقامة الدعاوى . وقد تضاعفت ميزانية وزارة الشؤون العامة عما كانت عليه عام ١٩٩١ . وعن

طريق هذه الاعتمادات ستبدأ المرحلة الأولى من إعادة التنظيم بإيفاد مزيد من ممثلي الادعاء إلى المقاطعات التي ليس فيها حاليا إلا ممثل إدعاء واحد ، على الرغم من أن عدد سكان بعض هذه المقاطعات يبلغ أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة . وفي نفس الوقت فإنه سيتم إنشاء إدارة جديدة لمتابعة التحقيق الجنائي وسيتم توظيف ٥٠ مدعيا عاما إضافيا . ومن المتوقع ، أنه خلال فترة أربع سنوات سيتم توفير العدد الكافي من الموظفين للنظام القانوني في البلد .

٣٠ - ومن الأهمية بمكان هنا ، أن نشير إلى أنه بهذا القانون الدستوري الجديد الخاص بوزارة الشؤون العامة وقانون العقوبات ينشأ نظام قضائي جديد وعصري وفعال . وليس هذا مجرد إصلاح بل استبدال كامل للنظام القديم المعمول به حاليا . وسوف يتطلب هذا نوعا من التنفيذ المتدرج يستمر فترة عام إلى عامين ، ولهذا السبب عرضت مشاريع قوانين على الكونغرس ، بغية إصلاح القوانين الأخرى الحالية بما يحسن من أداء النظام القانوني ، خلال فترة التنفيذ بما يجعلها قادرة على مواجهة مشكلة الافلات من العقاب .

٣١ - وأما فيما يتعلق بالنزاع المسلح ، فقد أثر بدرجة كبيرة على التمتع بحقوق الإنسان وغذّى العنف والجريمة . وأدى ، من جهة إلى تأخير أو منع التنمية ومن ثم إلى تفشي الفقر المدقع بين قطاعات كبيرة من السكان ؛ وهو ما غذّى بدوره ، العنف والجريمة ولم يكن في الإمكان مكافحة هذا بفعالية ؛ بسبب أوجه القصور في الشرطة الوطنية ، وتعذر تنفيذ الأنشطة الأمنية العادية في المناطق التي توجد بها المجابهات . ومن الجهة الأخرى ، فإن الأعمال التخريبية الإجرامية قد تُركت بلا عقاب . وهذه الأعمال لم تكن تستهدف الجيش فقط ، ولكنها استهدفت أيضا السكان المدنيين الذين عانوا من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان ، ومن ذلك ، على سبيل المثال ، الهجمات الارهابية على المقومات المادية للبنية الأساسية ومنها تدمير الجسور وأبراج نقل الطاقة ، وتخريب الطرق ، وزرع الألغام في المناطق الآهلة بالسكان ، وما إلى ذلك ، مما نشر الرعب في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية .

٣٢ - وكان على الحكومة أن تواجه التخريب باستراتيجيات لمكافحة التمرد ، تشمل تطوع السكان المدنيين في اللجان الطوعية للدفاع المدني . ومن الواضح أنه في حالات المجابهة المسلحة ، فإنه لا يمكن تفادي التجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان ، التي تقترفها هذه اللجان . ونجمت صعوبة التحقيق مع مرتكبيها ومعاقبتهم عن ضعف قوات الأمن .

٣٣ - وعلى الرغم من هذا ، فإن الحكومة قد اتخذت تدابير لمنع تجاوزات السلطات العسكرية ولجان الدفاع الذاتي ، ويتضح هذا من أنه تجري محاكمة أفراد من الجيش ، في قضية سانتياغو أتيتلان ، وأفراد من لجان الدفاع الذاتي ، في قضية شويشما .

٣٤ - وقد تعهد الرئيس سيرانو والجيش بالحرص على تحقيق الاحترام التام للشرعية في مناطق النزاع ، ومنع انتهاكات حقوق الإنسان من قبل قوات الأمن الحكومية أو لجان الدفاع الذاتي . كما أن الرئيس سيرانو ، بوصفه القائد الأعلى للجيش أدخل تغييرات في الرتب العسكرية العليا ، بما يضمن الكفاءة المهنية والامتثال التام للدستور وقوانين البلاد .

٣٥ - وقد لجأ رجال حرب العصابات ، بعد هزيمتهم في الجانب الشرقي من البلاد ، وفي غواتيمالا سيتي إلى الاحتماء بالمرتفعات الغربية التي يتركز فيها السكان الأصليون . وكان من الصعب إقامة البنية الأساسية في هذه المناطق ، بسبب خصائصها الجغرافية الوعرة ، والمجابهات التي نشبت وزادت من صعوبة الحياة فيها ؛ مما أدى إلى خلق مشاكل لاجئين ومشردين وإلى انعدام الأمن والتعليم والصحة وعدم إمكان تسويق المنتجات .

٣٦ - وقد تعهدت ادارة الرئيس سيرانو بأن تبذل قصارى جهدها لوضع حد للنزاع المسلح ، واقترحت خطة للسلم تتضمن إجراء محادثات مباشرة مع زعماء حرب العصابات .

٣٧ - وبرغم هذا ، وحتى قبل توقيع اتفاق السلم ، فقد بذلت جهود قوية للتصدي لمشكلة اللاجئين والمشردين وكذلك مشكلة تزويد السكان في مناطق النزاع بالخدمات الصحية والتعليمية وإمكانية تسويق منتجاتهم .

٣٨ - كما قامت وزارة التنمية الحضرية والريفية بتنفيذ برنامج لبناء الطرق والمدارس والمراكز الصحية . وفي كويشي ، وهي إحدى المناطق التي تضررت بشدة من النزاع ، والتي أعرب البروفسور توموشات ، الخبير المستقل للأمم المتحدة بشأن غواتيمالا ، عن القلق بشأنها ، أنشىء طريق موصل إلى قرية ايلوم . وبدأ العمل فعلا في إقامة الطريق إلى أماشيل وكابا . وهما القريتان اللتان زارهما البروفسور توموشات خلال رحلته الأخيرة . ويتضمن هذا البرنامج الهام لتنمية قرى السكان الأصليين ، توزيع الخدمات الأساسية . والحكومة عاقدة العزم على تنمية هذه القرى ، وعلى تنفيذ مشاريع في المناطق المتضررة الأخرى ؛ حتى على الرغم من أعمال التخريب والغارات المتكررة التي يقوم بها رجال حرب العصابات للحيلولة دون ذلك .

٣٩ - وفي ميدان الصحة ، فإن ثمة حملة تطعيم في مختلف مناطق مقاطعة الكوينشي الذي تضررت من أوضاع النزاع ينتظر التوصل إلى اتفاق بشأنها قريبا مع لجنة الصليب الأحمر الدولية . وستبدأ في شهر شباط/فبراير القادم .

٤٠ - وبدأت وزارة التنمية الحضرية والريفية وصندوق السلم الوطني برنامجا لتمليك الأراضي للعائدين والمشردين ، يتضمن تمويل عمليات شراء الأراضي والإسكان المجاني ، والأسمدة ، والأدوات اليدوية والأغذية لمدة سنة . وقد بدأ تنفيذ البرنامج بالفعل ؛ وستستفيد منه ٥٠ أسرة في الأيام القليلة القادمة . ولن يُدّخر جهد لضمان عدم استبعاد أي نازح أو عائد .

٤١ - وتلبية لتوصيات البروفسور توموشات ، التي تضمنتها الفقرة ١٨ من تقريره (E/CN.4/1991/5/Add.1) فقد تم إنشاء اللجنة الرئاسية لتنسيق سياسة الحكومة في مجال حقوق الإنسان ، وذلك وفقا للقرار رقم ٤٨٦-٩١ . وتشمل ولايتها بالمسؤوليات التالية:

٤٢ - الاشراف على الاتصال والتعاون بصورة فعالة مع السلطة القضائية ولجنة حقوق الإنسان ، من أجل حماية هذه الحقوق ؛ وتنسيق الأعمال التي تضطلع بها الوزارات والوكالات الحكومية ، كل في نطاق اختصاصها ، لتنفيذ سياسة حماية حقوق الإنسان التي تنهض بها الحكومة ؛ والعمل على تجميع المعلومات المتعلقة بهذه الانتهاكات وعلى التحقيق فيها عن طريق وزارة الداخلية ووزارة الشؤون العامة من خلال آلية للمتابعة المستمرة للتحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان والاجراءات القانونية التي يمكن أن تترتب عليها ؛ وتقديم تقارير إلى المجتمع الدولي والوكالات الدولية من خلال وزارة الخارجية ؛ ودراسة وتقديم مقترحات المشاريع والقوانين إلى الرئيس وكذلك القوانين التي تفيد في زيادة احترام حقوق الإنسان ؛ وتوفير المساعدة التقنية والمالية والتعاون من أجل استكمال وتعزيز المؤسسات الديمقراطية المكلفة بإنفاذ نظام الشرعية في البلاد .

٤٣ - وتتبع اللجنة الرفيعة المستوى ، المشار اليها أعلاه رئيس الجمهورية ، الذي يقوم من خلالها بكافة أنشطته الخاصة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان ، ولهذه اللجنة هيئة تنفيذية ، ويشتمل هيكلها على جهاز لتنسيق سياسة الرئيس بشأن حقوق الإنسان ووحدات فنية لتحليل السياسات والمعلومات ، وتعزيز التحقيقات ، وتعزيز حقوق الإنسان وتعليمها . ويجري حاليا تنظيمها ليبدأ العمل فيها قريبا .

٤٤ - وقد أبدى الرئيس سيرانو إهتماما بالغا بحالة المشردين واللاجئين الفواتيماليين ، الذين عانوا من محنة النزاع المسلح وقرر ، بموجب القرار الحكومي ، رقم ٦٨ - ٩١ المؤرخ في ٩ شباط/فبراير ١٩٩١ ، تحويل اللجنة الخاصة لرعاية العائدين واللاجئين والمشردين إلى وكالة تابعة للرئاسة مباشرة . وتضم هذه الوكالة نائب الرئيس ، بصفته رئيسا ، ووزراء الخارجية والدفاع الوطني والداخلية

والأمين العام للتخطيط الاقتصادي والمستشار الخاص لرئيس الجمهورية لشؤون التعاون الدولي . ومن المتوقع أن تنجز هذه الوكالة بصورة فعالة مهمة العودة العاجلة للغواتيماليين الذين يعيشون خارج وطنهم ؛ وأن تقدم رعاية أفضل للأشخاص المشردين وأسرهم في غواتيمالا ، من خلال التماس أنسب الحلول للمشكلة .

٤٥ - وشرعت اللجنة الخاصة لرعاية العائدين في محادثات مع ممثلي اللاجئين الذين يعيشون في المكسيك . وتم اللقاء في غواتيمالا فيما بين ١٥ و٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١ ، وكذلك في سان كريستوبال لاس كاساس ، في المكسيك . وتتوقع الحكومة أن تتم عودة ٠٠٠ ٣٠ لاجيء خلال العامين القادمين .

٤٦ - وخلال زيارة السيدة ساداكو أوغاتا ، من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، في ١٢ و١٣ و١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ؛ تم توقيع اتفاق بين حكومة غواتيمالا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، بهدف إرساء أسس اعادة اللاجئين إلى وطنهم ومعاملتهم بما يكفل لهم كرامتهم وأمنهم . وتبذل جهود من أجل العودة الطوعية حسبما هو مبين في استنتاجات اللجنة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ؛ وخاصة في الفقرتين ١٨ و٤٠ . كما تؤكد هذه الوثيقة استعداد الحكومة للانصياع التام لاتفاقات حقوق الإنسان ، فضلا عن اهتمامها الذي ينعكس في اقرارها الميزانية الخاصة بتنمية مناطق النزاع المسلح وتمويلها لصندوق السلم الوطني .

٤٧ - ورأى الرئيس سيرانو ، أنه من الضروري تحسين مستوى معيشة السكان ، الذين عانوا من نتائج المجابهات المسلحة . وفي سبيل تحقيق سلم ثابت ودائم ، تم إنشاء صندوق السلم الوطني ، بقرار حكومي وبمساهمة حكومية مبدئية تبلغ ٣٥ مليون كوتيزال ، لمساندة سياسة الدعم المادي والتقني ، الرامية إلى إعداد وتنفيذ ومراقبة ومتابعة البرامج . والمشاريع التي تستهدف إيلاء الاهتمام الفوري للاجئين ، والعائدين ، والمشردين والجنود المسرحين والسكان المقيمين ، فضلا عن الجماعات الأخرى المتضررة من جراء النزاع المسلح .

مرفق

تقرير حكومة غواتيمالا بشأن عملية سير المباحثات مع الجبهة الوطنية الثورية المتحدة الغواتيمالية في إطار خطة السلم الشامل للرئيس سيرانو

عملية التفاوض السلمي

١ - بعد ٣٠ عاما من المجابهة الداخلية المسلحة ، لم تكن حتى حلول عام ١٩٩٠ قد أقرت عملية السعي نحو إقرار السلم بالوسائل السلمية . وفي ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٠ ، تم توقيع اتفاق أوسلو في العاصمة النرويجية ، وفيه تم تحديد الاهداف العامة لعملية التفاوض السلمي الحالية وأنشطتها وآلياتها ، بين حكومة غواتيمالا والجبهة الوطنية الثورية المتحدة الغواتيمالية (URNG) ، التي تضم ثلاث جماعات من رجال حرب العصابات إلى جانب الحزب الشيوعي المعروف باسم حزب العمل الغواتيمالي .

اتفاق أوسلو

٢ - إن الهدف من هذا الاتفاق هو التوصل إلى حل سياسي للمجابهة الداخلية المسلحة ، والمصالحة بين المواطنين الغواتيماليين ، واستكمال المشاركة الديمقراطية وممارستها . ويقوم هذا الاتفاق على مرحلتين ، الاولى مكرسة لاجتماعات الجبهة الوطنية الثورية المتحدة مع القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد ، والمرحلة الثانية للمفاوضات بين الحكومة ورجال حرب العصابات .

٣ - وبمقتضى الاتفاق ، تم تعيين المونسنيور رودولفو كيزادا توروني "وسيط توفيق" ، بصفته رئيس لجنة المصالحة الوطنية .وأُعطيت له كافة الصلاحيات لاقتراح المبادرات والاجراءات واقامة الحوار والقيام بما يلزم من المساعي الحميدة لتشجيع عملية السلم . كما طُلب من السيد خافيير بيريز دي كويلار ، الأمين العام للأمم المتحدة ، أن يراقب ما يجرى من أنشطة بوصفه ضامنا للاتفاقات والالتزامات المترتبة على ذلك .

٤ - ويفوق اتفاق أوسلو اتفاق اسكويبلاس الثاني من زاوية اتجاه الحكومة ، في جهود التماس السلام ، إلى التفاوض مع جماعات المعارضة غير المسلحة .

٥ - وينص اتفاق أوسلو ، كشرط خاص لعملية السلم الغواتيمالي ، على أن تكتسي طابع الاستقلالية ، حيث يضطلع بجهود المصالحة والوساطة المواطنون الغواتيماليون أنفسهم ، الذين يحظون من أجل بلوغ أهدافهم بفهم وتأييد المجتمع الدولي .

الاجتماعات المبكرة

٦ - خلال المرحلة الأولى لعملية السلم عقدت الاجتماعات التالية:

(أ) اجتماع مع ممثلي الأحزاب السياسية في الاسكوريال باسبانيا في الفترة من ٢٧ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ؛

(ب) اجتماع مع قطاع الأعمال ، في أوتاوا ، بكندا ، في الفترة من ٣١ آب/أغسطس حتى ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ؛

(ج) اجتماع مع الجماعات الدينية ، في كويتو ، اكوادور ، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ؛

(د) اجتماع مع الجماعات الاجتماعية والشعبية ، في ميتابيك ، بويبلا ، مكسيكو ، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ؛

(هـ) اجتماع مع الأكاديميين ومديري المؤسسات التجارية الصغيرة وأعضاء التعاونيات ، في أتليكسلو بويبلا ، مكسيكو ، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٨ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٠ .

٧ - ونجم عن الاجتماع الذي عقد بين الجبهة الوطنية الثورية المتحدة الغواتيمالية مع ممثلي الأحزاب السياسية التوصل إلى "اتفاق اسكوريال" ؛ الذي سلّم فيه بالحاجة إلى اجراء تعديل دستوري ، وحل المشكلات الوطنية بالوسائل السياسية ، واحترام القانون وانفاذه بدون قيد وتسهيل امكانية اندماج الجبهة الوطنية الثورية المتحدة في العملية السياسية للبلاد .

٨ - واعتمدت بيانات ختامية في كل اجتماع عقدته الجبهة الوطنية الثورية المتحدة مع مختلف القطاعات الاجتماعية ، تعكس الرغبة في السلم ، وفي تعزيز الديمقراطية وفي ايجاد حلول عادلة للقضايا الوطنية .

<u>التزام الحكومة باقرار السلم</u>

٩ - أعلن السيد خورخي سيرانو في خطاب تولي الرئاسة في ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١ ، أن أهم هدف لحكومته هو تحقيق السلم والمصالحة بين الأسرة الغواتيمالية . ولم يرتب أحد في صدق هذا الالتزام الجاد ، بالنظر إلى ما حققه السيد سيرانو في مسيرته السياسية كعضو في لجنة المصالحة الوطنية ، وأحد الذين وقعوا على اتفاق أوسلو ، بل إنه يكفي القول على الأقل بأنه في السنة الأولى من حكمه تم وضع أسس تحقيق السلم في مخطط يكفل كافة الضمانات لحقوق المواطنين .

١٠ - وأبلغ الرئيس سيرانو ، في رسالة رسمية مؤرخة في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩١ ، رئيس لجنة المصالحة الوطنية بالتزام الحكومة الغواتيمالية باتفاق أوسلو ، والعمل على تنفيذه بحسن نية . وفي هذه الرسالة ، أكدت الحكومة تقديرها للعمل الوطني الذي أنجزته اللجنة ، وكفاءات وسيط التوفيق وواجباته الهامة ، وكذلك للفائدة من استمرار وجود المراقب الذي عينه الأمين العام للأمم المتحدة . وأكد الرئيس سيرانو مضمون هذه الرسالة في رسالة أخرى مؤرخة في ١٤ آذار/مارس ١٩٩١ ، وموجهة إلى

رئيس لجنة المصالحة الوطنية أيضا ، يعبر فيها عن رغبة الحكومة في التصدي بجدية للجوانب الملموسة التي يتضمنها الحل النهائي للمجابهة المسلحة ، وعن تصميمه على المشاركة ، من خلال مندوبين رفيعي المستوى ، في أية اجتماعات تحضيرية يتطلبها الوصول ، دون تأخير ؛ إلى اتفاق سلم نهائي في أوسلو .

١١ - وقد اكتملت لجنة المصالحة الوطنية بانضمام ممثلين جدد من الحكومة وممثلين آخرين من أحزاب المعارضة .

١٢ - وأكدت الحكومة من جديد ، على أهمية عملية السلم بتعيينها وفدا ، على أعلى مستوى من المدنيين والعسكريين على السواء . وضم ستة من المدنيين (وزيران ، والأمين العام لمكتب الرئيس وثلاثة مستشارين رئاسيين) وخمسة من العسكريين (مساعد رئيس الأركان وقادة القواعد العسكرية الرئيسية) .

المعايير الرئيسية للسلم

١٣ - في ٨ نيسان/ابريل ، أعلن رئيس الجمهورية في بيان موجه إلى الأمة والمجتمع الدولي "مبادرة السلم الشامل في البلاد" ، ومبينا أن السلم الشامل والنهائي ينبغي ألا يقتصر على مجرد وقف اطلاق النار ، ولكنه ينبغي أيضا أن يرسي الأسس للمصالحة وانسجام الأسرة الغواتيمالية ككل ، على أساس المقترحات التالية:

(أ) وقف الصراع المسلح

حل جماعات المتمردين ومن ثم وقف عمليات مكافحة التمرد . وإعادة ادماج المقاتلين السابقين في الحياة السياسية والقانونية ، وكفالة عودتهم إلى القرى التي أقفرها العنف واندماجهم من جديد في الحياة الاجتماعية للبلاد .

(ب) تحقيق عدالة اقتصادية واجتماعية أفضل

سلم بضرورة توسيع وتعزيز برامج التنمية التي تعدها حكومة الجمهورية من أجل التغلب على أوضاع الفقر المدقع والعوز التي ترزح تحتها حاليا قطاعات كثيرة من السكان ، ودعم تحديث الاقتصاد وتوفير حلول للقضايا العاجلة في مجال الاتصالات ، والصحة ، والضمان الاجتماعي . ومع توقف المنازعات المسلحة ، يمكن لحكومة الجمهورية أن تخصص اعتمادات أكبر لمواجهة الافتقار الحاد للتوازن في البلاد ؛ الذي يمثل مصدر اضطرابات اجتماعية خطيرة والذي يمكن حله بتوفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لكافة السكان ، وهو شرط للحياة الديمقراطية ، وضمان لحفظ السلم . ولا يمكن اقامة سلم شامل بدون السلم الاجتماعي ، ولهذا الغرض ، لا غنى عن تعزيز هيكل الرعاية الاجتماعية من قبل الحكومة .

(ج) احترام النظام التشريعي وتعزيزه

يقتضي النظام القانوني امتثال كافة سكان البلاد للقانون . وعلى ذلك يجب أن تعزز الحكومة النظام القانوني لكي يحقق مستوى أعلى من الأمان للأفراد وممتلكاتهم ، فضلا عن احترام حقوق الإنسان . ولا يمكن ادامة وتعزيز السلم الشامل إلا إذا كان هناك نظام قانوني حقيقي ، يطبّق فيه القانون تطبيقا تاما وعلى قدم المساواة على الجميع .

(د) تعميق العملية الديمقراطية

على الرغم مما تحقق من التحسينات التي لا تنكر في اقامة الديمقراطية ، كنظام سياسي وشكل من أشكال التعايش الاجتماعي ، إلّا أن لا غنى عن مضاعفة الجهود من أجل استكمالها عن طريق تعزيز المؤسسات الديمقراطية والمشاركة الحرة والواعية والمنظمة لكافة السكان ، في عملية اتخاذ القرارات بصفة دائمة ، من خلال اللامركزية الادارية وتعزيز الحكومات المحلية واعطاء ثقافة المايا قيمتها الحقيقية .

١٤ - وفوق ذلك ، فإنه من الضروري بيان ما يلي:

(أ) إن حضور الحكومة محادثات السلم ، لم يكن بوصفها خصما ، على نفس المستوى مع رجال حرب العصابات ، ولكن كان حضورها بحكم الولاية الدستورية باسم البلد ، وبالنظر إلى أن استخدام العنف ليس له ما يبرره في ظل ظروف تكون فيها قنوات المشاركة السياسية مفتوحة ، مع توافر جميع الضمانات لكافة الجماعات الايديولوجية والسياسية بدون استثناء ؛

(ب) إن رجال حرب العصابات ، في سياق المصلحة الوطنية العامة ، لا يمثلون غير جانب واحد من جوانب المجتمع المتعددة . ومن المعروف أن رجال حرب العصابات الغواتيماليين جماعة صغيرة ، (لا يتجاوزون ٨٠٠ فرد) ، ولم تطرأ عليها زيادة في السنوات الأخيرة . بل إنه على النقيض من ذلك ، فقد اتجهت إلى الانخفاض مؤخرا . وبالاضافة إلى ذلك ، فإنها تمارس نشاطها في أماكن نائية . بيد أن لرجال حرب العصابات القدرة على تدمير البنية الأساسية للبلاد ، وشن أعمال الارهاب إلى جانب كفاءتهم العالية في العمل السياسي الدولي ؛

(ج) إن عملية السلم لا رجعة فيها ، لا بسبب الظروف الدولية فحسب ؛ ولكن أيضا ، نتيجة الممارسة المنصفة للديمقراطية ، والانجازات التي تحققت في مجال حقوق الإنسان ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وعلى هذا ، فإن الحكومة لم تكن لتنتظر التوصل إلى اتفاق مع الجبهة الوطنية الثورية المتحدة كيما تحضر وتجد حلا للمشاكل الوطنية . والواقع أنه تحقق تقدم كبير ، خاصة في الجوانب الواردة في جدول أعمال المفاوضات:

'١١' فيما يتعلق بموضوع حقوق الإنسان ، فإن كافة التوصيات التي وضعها الدكتور كريستيان توموشات ، الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في غواتيمالا قد لبيت ، حسبما هو مبين في تقاريره الرسمية ؛

'١٢' أما فيما يتعلق بموضوع المشاركة الديمقراطية الاجتماعية ، فقد تأكدت حرية المنظمات الاجتماعية وحرية التعبير والتظاهر . ومن الأمثلة على ذلك ، أنه في عام ١٩٩١ وحده ، كان عدد الاتحادات التي صُرح بانشائها يفوق العدد المصرح به في السنوات الخمس السابقة . وتراقب الحكومة وتحمي أنشطة الهيئات الاجتماعية غير المعترف بها قانونا ، بما في ذلك تلك التي تنتقد الحكومة باستمرار . كما أن اللاجئين الموجودين في خارج الحدود يدخلون البلاد ويغادرونها كما يشاؤون . ولا توجد قيود على حرية الصحافة (بما في ذلك المنشورات الخاصة بالجماعات المتمردة) . وفي خلال عام ١٩٩١ ، تم تسجيل ٣٦ حالة لمشاكل تتعلق بأطفال الشوارع ، وقد ثبت أنه لا صلة لقوات الأمن التابعة للحكومة بها ، أثناء قيامها بواجباتها الرسمية . وثمة جهود دائبة ويومية لمكافحة الافلات من العقاب والفساد .

تقدم عملية المفاوضات السلمية

١٥ - مضت ثمانية شهور منذ بداية المباحثات ويمكن اعتبار اجرائها في حد ذاته انجازا . وعُقدت خمس جولات من المفاوضات (دارت جميعها في المكسيك) ، إلى جانب فترة مفاتحة من خلال نظام الوسيط التفاوضي . وقد أثبت التقدم الذي تم احرازه في هذه المفاوضات السلمية أن التعايش الديمقراطي بات حقيقيا وقابلا للتصديق ، وقادرا فعلا على أن يحل سلميا اختلافات الرأي وتنازع المصالح على السواء .

الاجراءات

١٦ - أُقر في الاجتماع الأول الذي عقد في مكسيكو سيتي ، في الفترة من ٢٤ - ٣٦ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، اتفاق الاجراءات الناظمة لعملية المفاوضات ، وينص على ما يلي:

(أ) تكون المفاوضات مباشرة بين الأطراف ، بمشاركة مندوبين على أعلى المستويات ، من أجل التوصل ، في أسرع وقت ممكن ، إلى اتفاق سلم ثابت ودائم ، تدرج فيه الاتفاقات السياسية وطرائق تنفيذها وانجازها من قبل الأطراف المعنية وأحكام التحقق من الوفاء بها ؛

(ب) يجب أن تراعى في المفاوضات آمال كافة المواطنين الغواتيماليين ، عن طريق الدخول في اتفاقات سياسية تتمشى مع الإطار الدستوري النافذ ؛ ومع اتفاقات اسكوريال . وتسلم تلك الاتفاقات بواجبات وسيط التوفيق وتمددها ، وخاصة بالنسبة لدوره كجهة اعلام وكحلقة اتصال مع الجمهور والجماعات المهتمة بعملية السلم ؛

(ج) أكد على أن تراقب الأمم المتحدة عملية السلم وأن تقوم هذه الهيئة الدولية بالتحقق من تنفيذ الاتفاقات ؛

(د) يتوقع أن يستخدم نظام الوساطة في التفاوض ، عندما يرى ذلك ضروريا ، وذلك من خلال زيارات يقوم بها كل من وسيط التوفيق والمراقب إلى أطراف التفاوض .

جدول الأعمال العام

١٧ - تم الاتفاق على جدول الأعمال العام للمفاوضات في الاجتماع نفسه ، ويتضمن جدول الأعمال ١١ بندا . وتتناول البنود السبعة الأولى المشاكل الوطنية ؛ بينما تشير البنود الأربعة المتبقية إلى الجوانب السياسية والتقنية المتصلة بعمليات التسريح وأساليب التحقق من الاتفاقيات . ولم تمانع الحكومة في قبول جدول أعمال شامل من هذا القبيل ، لأنه يستجيب للمفهوم المعرب عنه في "مبادرة السلم الوطني الشامل" . كما يعبر عن الرغبة السياسية في التصدي لأي موضوع تتضح أهميته فعلا ، ومتى كان التصدي له في الأطر القانونية النافذة . وفيما يلي جدول الأعمال العام المتفق عليه:

(أ) التحول الديمقراطي ، وحقوق الإنسان ؛

(ب) تعزيز السلطة المدنية والأداء العسكري في المجتمع الديمقراطي ؛

(ج) هوية وحقوق السكان الأصليين من الهنود ؛

(د) التعديلات الدستورية والنظام الانتخابي ؛

(هـ) الجوانب الاجتماعية والاقتصادية ؛

(و) الأوضاع الزراعية ؛

(ز) إعادة التوطين في القرى المقفرة نتيجة للمجابهة المسلحة ؛

(ح) أسس ادماج الجبهة الوطنية الثورية المتحدة الغواتيمالية في الحياة السياسية للبلاد ؛

(ط) الترتيبات المحددة لوقف اطلاق النار نهائيا ؛

(ي) الجدول الزمني لتطبيق وتنفيذ الاتفاقات ، والتحقق منها ؛

(ك) تنفيذ اتفاق السلم الثابت والدائم ، والتسريح .

اتفاق بشأن التحول الديمقراطي

١٨ - "اتفاق كويريتارو" ، كويريتارو ، المكسيك ، ٢٢ - ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩١ . تتمثل أهمية الاتفاق في نصه على مجموعة من المتطلبات ، التي تعزز وظيفة الديمقراطية والمشاركة فيها . وتتضمن الاشارة إلى التعزيز اعترافا بوجود مستويات معينة من الممارسة الديمقراطية في البلاد . وعلى أية حال ، فإنه يمكن ايجاز الصورة الديمقراطية فيما يلي:

(أ) تفوق المجتمع المدني ؛

(ب) تطوير مؤسسات الحياة الديمقراطية ؛

(ج) الممارسة الفعالة لسيادة القانون ؛

(د) القضاء التام على القمع السياسي وتزييف الانتخابات ، وأحداث الشغب والضغوط العسكرية ، وأية أعمال أخرى تهدد الاستقرار ؛

(هـ) الاحترام المطلق لحقوق الإنسان ؛

(و) اخضاع واجبات القوات المسلحة إلى السلطة المدنية ؛

(ز) الاعتراف بهوية وحقوق السكان الأصليين من الهنود ، واحترامها ؛

(ح) ضمان حصول جميع المواطنين الغواتيماليين على فوائد الانتاج القومي والموارد الطبيعية والتمتع بها على أساس من مبادئ العدالة الاجتماعية ؛

(ط) إعادة التوطين بصورة فعالة في القرى المقفرة نتيجة للمجابهة المسلحة الداخلية .

عناصر للتوصل إلى اتفاق بشأن حقوق الإنسان

١٩ - لقد كان ثمة تصميم ، في أعقاب الاجتماعين اللذين عقدا لمناقشة حالة حقوق الإنسان والاجراءات الكفيلة بالمحافظة عليها ، على استعمال نظام الوساطة في التفاوض لتحقيق تقدم أكثر ايجابية في إعداد العناصر اللازمة لعقد اتفاق بشأن هذا الموضوع . وتم التوصل إلى اتفاق جزئي بشأن حقوق الإنسان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، يتضمن البنود التالية:

(أ) التزام الحكومة بالتقيد بحقوق الإنسان وانفاذ احترامها . ويهدف هذا إلى اكمال اللوائح والآليات المتعلقة بحماية حقوق الإنسان ، بما في ذلك التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ؛

(ب) التحقق الدولي . ويتمثل هذا في مطالبة الأمين العام للأمم المتحدة بتنظيم وتطبيق آلية للتحقق من تنفيذ حقوق الإنسان في غواتيمالا اعتبارا من تاريخ تطبيق اتفاق السلم الثابت والدائم . ويبين هذا البند طبيعة آلية التحقق السالفة الذكر ونطاقها وعلاقاتها وسلطاتها ؛

(ج) الالتزام بتعزيز كيانات حماية حقوق الإنسان . أُشير في هذا الصدد إلى السلطة القضائية ، والمدعي الخاص بحقوق الإنسان ، ومكتب المدعي العام ؛

(د) الالتزام بمناهضة الافلات من العقاب . ويتضمن هذا التزام الحكومة بعدم اتخاذ تدابير قانونية وغيرها تنزع إلى اعاقة مقاضاة ومعاقبة أي فرد مسؤول عن انتهاك حقوق الإنسان . ويجب على الحكومة أن تدخل تعديلات على القانون الجنائي تؤدي إلى تصنيف الجرائم الشائنة انسانيا المتعلقة بحالات الاختفاء القسري والاعدام بدون محاكمة قانونية ، وفي النهاية تقرر عدم جواز أن يحمي أي قانون خاص أو ولاية قضائية خاصة الافلات من العقاب بالنسبة لانتهاكات حقوق الإنسان .

العقبات التي تواجه عملية المفاوضات

٢٠ - لقد وجدت الحكومة نفسها مضطرة إلى أن تعلن على الملأ ، بعض التوجهات التي تمارسها بصورة متواصلة الجبهة الوطنية الثورية المتحدة ، والتي تشكل عقبات أمام تقدم المفاوضات ، مما أدى إلى اعاقة ديناميتها وانطلاقها . ويصدق هذا على ما يلي:

(أ) عدم مراعاة الاتفاق بشأن (الاجراءات المطالبة بأن تنفذ الاتفاقات تنفيذا تاما قبل الأوان وبصورة متميزة ، وتقديم مقترحات مخالفة للنظام القانوني) ؛

(ب) محاولة استخدام المفاوضات لتعزيز الوضع العسكري لرجال حرب العصابات ؛

(ج) القيام بحملات اعلامية مغرضة حول عملية التفاوض .

٢١ - وترى الحكومة أنه ليس ثمة مبررات سياسية لاصرار رجال حرب العصابات ، طالما أنه توجد أوضاع توفر ، إلى جانب الضمانات الكاملة ، الزخم اللازم لأي مشروع سياسي داخل الإطار القانوني . وزيادة على ذلك فإن الحكومة أكدت رأيها واهتمامها بالتعجيل في عملية التفاوض ، بغية التوصل إلى اتفاق سلام ثابت ودائم ، في الأشهر الأولى من هذا العام .

- - - - -